

دور الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي والتقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي

Financial inclusion's role in achieving financial well-being and lowering poverty rates in the Arab world

بدر الدين عاشوري^{1*}، سارة جناد²

Badreddine Achouri¹, Sara Djennad²

¹ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار تليجي الأغواط، b.achouri@lagh-univ.dz

² مخبر مستقبل إقتصاد الجزائر خارج المحروقات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، s.djennad@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2023-03-31

تاريخ القبول: 2023-03-07

تاريخ الاستلام: 2022-10-13

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إسقاط الضوء على الدور الإقتصادي لشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي باعتباره آلية تسمح للأفراد والشركات وكافة فئات المجتمع المهمشة منها والميسورة للوصول إلى خدمات مالية بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة محققا بذلك رفاه مالي وإندماج إقتصادي وإجتماعي، يجب أن يتم في إطار الإستقرار المالي من خلال دراسة المخاطر وتحديدها والعمل على تقليصها بحيث عندما يكون النظام المالي مستقرا يمتص الصدمات الإقتصادية وقد تم التوصل إلى أن الشمول المالي يمكن الأفراد والأشخاص من تنفيذ إستثماراتهم الصغيرة التي تساهم في رفع الإنتاجية، غير أنه توجد علاقة وثيقة بين الشمول المالي والرفاه المالي والنمو الإقتصادي (مثل إتاحة التمويل للمشاريع الصغيرة يعمل على دعم النمو الإقتصادي). كما أصبحت عدة فئات من المجتمع في الوطن العربي تملك حسابات ويمكنها الوصول إلى الخدمات المالية محققة بذلك إندماج مالي حديث، فمن خلال هذه الحسابات يمكنهم القيام بمختلف العمليات من تحويل وسحب أموال ودفع والإدخار والإقتراض.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، رفاه مالي، إستقرار مالي.

تصنيفات JEL: G21، G51، G53.

Abstract:

The study aimed to shed light on the role of financial inclusion in achieving financial well-being, as a mechanism that allows individuals, businesses, and all segments of society to access financial services in a fair, transparent, and cost-effective manner, thereby achieving financial well-being. This is done within the context of financial stability, which occurs when the financial system is stable and capable of absorbing economic shocks. It has been concluded that financial inclusion enables individuals and businesses to make small investments that increase productivity; however, there is a close relationship between financial inclusion, financial well-being, and economic growth (such as providing financing for micro-projects that supports economic growth). Furthermore, several segments of society in the Arab world have accounts and can access financial services, resulting in modern financial integration. They can use these accounts to do things like transfer money, withdraw money, pay, save money, and borrow money.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Well-Being, Financial Stability.

Jel Classification Codes : G21, G51, G53.

1. مقدمة:

على مدى ما يقرب من عقد من الزمن بذل المجتمع والحكومات الوطنية جهود منسقة لتوسيع نطاق الشمول المالي، حيث أنشأ نظام مالي يصلح للجميع ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستقرار والتقدم المتكافئ، ويعد "الشمول المالي" أحد تلك المفاهيم التي إنتشرت بقوة خلال السنوات الأخيرة، نظرا لما يعكس مفهوم الشمول المالي من قدرة الأفراد، في الوصول وإستخدام كافة الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة والمتمتعة بالجودة المطلوبة بسهولة وبأسعار منخفضة مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية، فقد حظيت أبعاده وتأثيراته ومؤشراته باهتمام واسع من قبل دول العالم. فقد أصبح الشمول المالي هدفا إستراتيجيا تسعى إلى تحقيقه كل الدول العربية، لما له من آثار على الرفاه المالي لهذه الدول، من خلال تعميم الخدمات المالية والبنكية على نطاق واسع على كافة شرائح المجتمع جعلها أكثر سهولة وإتاحة وبأقل التكاليف الممكنة، مما يساعد في جعل القطاع المالي أكثر شمولا ويساهم في تحقيق الرفاه المالي في الوطن العربي.

1.1 الإشكالية الرئيسية:

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي والتقليل من الفقر في الوطن العربي؟

أسئلة فرعية:

1. ماذا نقصد الشمول المالي؟
2. ماهي العلاقة بين الشمول المالي ورفاه المالي؟
3. ما هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟
4. ماهي علاقته الشمول المالي في التقليل من الفقر والبطالة؟

2.1 الفرضيات:

1. نقصد بالشمول المالي إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة ماليا وذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لهم بالإنخراط في عمليات النظام المصرفي.
2. الشمول المالي هو وسيلة لتحقيق الرفاه المالي والاندماج الإجتماعي والإقتصادي.
3. يساهم الشمول المالي في التقليل من الفقر وتحقيق الرفاه المالي للمجتمع.
4. مستوى الشمول المالي في الدول العربية لم يصل للمستوى المطلوب مقارنة بدول العالم.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي كوسيلة لتحقيق الرفاه المالي والإندماج الاجتماعي والإقتصادي في الوطن العربي وإبراز العلاقة بين الشمول المالي والرفاه المالي.

4.1. المنهج المتبع:

تم اعتماد على المنهج الوصفي عند عرضنا للمفاهيم الأساسية المتعلقة بشمول المالي وأهميته بنسبة للأفراد ومختلف فئات المجتمع والعلاقة التي تربطه مع الرفاه المالي، وكما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليلنا لتطور واقع الشمول المالي في الوطن العربي.

2. مدخل مفاهيمي لشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي من الأدوار المهمة في تحقيق الرفاه المالي والنمو الاقتصادي للدول، من خلال إدماج كافة فئات المجتمع بالنظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

1.2. تعريف الشمول المالي:

هنالك العديد من التعريفات لشمول المالي نذكر منها بعض التعريفات الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية وغيرها مرتبة ترتيباً زمنياً.

❖ **تعريف إتحاد المصارف العربية:** الشمول المالي أو التمويل الشامل "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التنقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته". (إتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 01)

❖ **وعرفته منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتنقيف المالي (INIF)** "على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الي مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتنقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الاجتماعي والإقتصادي". (لعلوي و حماني، 2020، صفحة 47)

❖ **تعريف البنك الدولي:** "عرف الشمول المالي على أنه يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم مثل (معاملات ومدفوعات ومنتجات إيدار

وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام." (البنك الدولي، 2022)

2.2. أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي في الإقتصار على: (الطيب، 2020، صفحة 05)

- **بالنسبة للفرد:** يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للإدخار وللاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.
- **بالنسبة للأسرة:** يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.
- **بالنسبة للمجتمع:** يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الإقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

3.2. فوائد الشمول المالي:

يتميز الشمول المالي بمجموعة من الفوائد تتمثل في : (غراية، 2020، صفحة 83)

- إندماج المالي يمكن أن يرفع الظروف المالية ويحسن المستويات المعيشية للفقراء والمحرومين للوصول للخدمات المالية بأسعار معقولة من شأنه أن يؤدي إلى الرفاهية الإقتصادية وتوفير فرص عمل للأسر الريفية التي لها تأثير ضعيف ويمكن أن يؤدي إلى زيادة المدخرات وقاعدة ودائع أكبر للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
- سيمكن الحكومة من تقديم إعانات التنمية الإجتماعية والإعانات المالية المباشرة إلى حسابات المصرفية للمستفيدين وبالتالي الحد بشكل كبير من التهربات وعمليات الإختلاس في برامج الرعاية الإجتماعية.
- يمكن أن يكون الإندماج المالي أو الشمول المالي أداة لتوفير النمو الإقتصادي وهو أمر حاسم لتحقيق نمو شامل علاوة على ذلك فإن توسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل هؤلاء الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول في الوقت الحالي سيكون أمراً ضرورياً.
- سد الفجوات المختلفة بين الاقتصاد والمجتمع وبين الأغنياء والفقراء وبين سكان الريف والحضر وبين منطقة أخرى.

4.2. المبادئ المبتكرة لشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20:

قامت مجموعة العشرين عام 2010 باصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تلخص في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): يوضح المبادئ المبتكرة لشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20

المبادئ المبتكرة لشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20	
القيادة	ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الادماج المالي للحد من الفقر
التنوع	من خلال تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق لضمان تقديم خدمات مالية.
الابتكار	تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية لضمان نفاذ الخدمات المالية.
التمكين	زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.
المعرفة والتعاون	من خلال إيجاد مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وإجراء دراسات كافية لقياس وصول الخدمات المالية.
الحماية	إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والمخاطر.
النسبية	التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (برنيه و آخرون، 2019، الصفحات 07-08)

3. الرفاه المالي وعلاقته بالشمول المالي:

قبل التطرق الى العلاقة بين الشمول المالي والرفاه المالي نقوم بالتطرق إلى بعض المفاهيم للرفاه المالي

1.3 مفهوم الرفاه المالي:

الرفاه المالي أو الصحة المالية ينظر إليه أيضا على أنه: "شرط للشخص للحفاظ على المستوى المعيشي المطلوب والحرية المالية. ويشير مستوى المعيشة إلى مزيج من الثروة والخدمات والراحة والسلع المتاحة للأشخاص وتعتبر ضرورية لحياتهم، فالرفاهية المالية حلم الجميع لتلبية مستوى معيشي أفضل. ويعرف كيمبسون الرفاه المالي بأنه المدى الذي يمكن للشخص الوفاء به بشكل مريح لجميع التزاماته واحتياجاته الحالية، ولديه المرونة المالية الكافية للحفاظ عليها في المستقبل". هذه التفضيلات الشخصية العميقة والتطلعات تعطي معنى وهدفا للقرارات المالية والتضحيات اليومية التي يسعى الأفراد لتحقيق ما خطوا له سابقا. (Gita & al, 2020, pp. 03-02)

2.3 العناصر الأربعة للرفاه المالي:

ويمكن تمثيلها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح العناصر الأربعة للرفاه المالي

البيان	قديم	مستقبل
أمن	السيطرة على حياتك اليومية، التمويل الشهري	القدرة على امتصاص صدمة مالية
حرية الاختيار	الحرية المالية لجعل خيارات الإستمتاع بالحياة	على المسار الصحيح لتلبية الأهداف المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Consumer Financial Protection Bureau, 2015, p. 19)

3.3. العلاقة بين الرفاه المالي والشمول المالي

الصحة المالية أوسع من الشمول المالي، فالصحة المالية أو الرفاه المالي حالة تتيح للفرد أو المؤسسة من إدارة التزاماتهم المالية الحالية مع وجود الثقة في مستقبلهم المالي وينطوي ذلك على أربعة عناصر:

- ✓ الأمور المالية اليومية - سلسلة وقصيرة الأجل لتلبي الاحتياجات قصيرة الأجل.
- ✓ المرونة - لإمتصاص الصدمات المالية.
- ✓ الأهداف - للوصول إلى الأهداف في المستقبل.
- ✓ الثقة - الشعور بالأمن والتحكم بالأمور المالية.

من أجل فهم الفرص التي تدفع نحو تعزيز الشمول المالي والصحة المالية والتفكير فيها. فمن المهم جدا فهم المكونات الأساسية ومواطن التركيز المحتملة والتي يمكنها إتاحة المخرجات المحسنة، لإضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية المقدمة للأفراد، ورواد الأعمال والمؤسسات، وبشكل خاص للفئات الضعيفة من السكان أو تلك التي لها خصائص مشمولة بالحماية، والشكل الموالي يوضح العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والرفاه المالي.

الشكل رقم (01): يوضح العلاقة بين الشمول المالي والرفاه المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (بوجينيا، سميث، و آخرون، 2021، صفحة 08)

لوضع أهداف الشمول المالي والصحة المالية وتحقيقها، تحتاج المؤسسات إلى التأثير والتعرف على النظام البيئي الأوسع للوائح والمنتجات والخدمات والثقافة التي تعمل فيها لتعكس ما في العالم وتعمل بطريقة كلية من أجل عملائهم والمجتمعات المختلفة. فمن المهم فهم الممكّنات التي تجلب التأثيرات الإيجابية، والمثبتات التي يجب معالجتها لتجنب أي تأثيرات سلبية قائمة أو محتملة والتقليل منها. ومن خلال الإنخراط مع الشركاء وأصحاب العلاقة وتقييم البيانات، وتحديد المبادرات الحالية والفجوات المحتملة، باستطاعة المؤسسات فهم الدور الذي تقدر أن تؤديه وبالتالي تحديد أولوياتهم.

4. الشمول المالي على المستوى العالمي

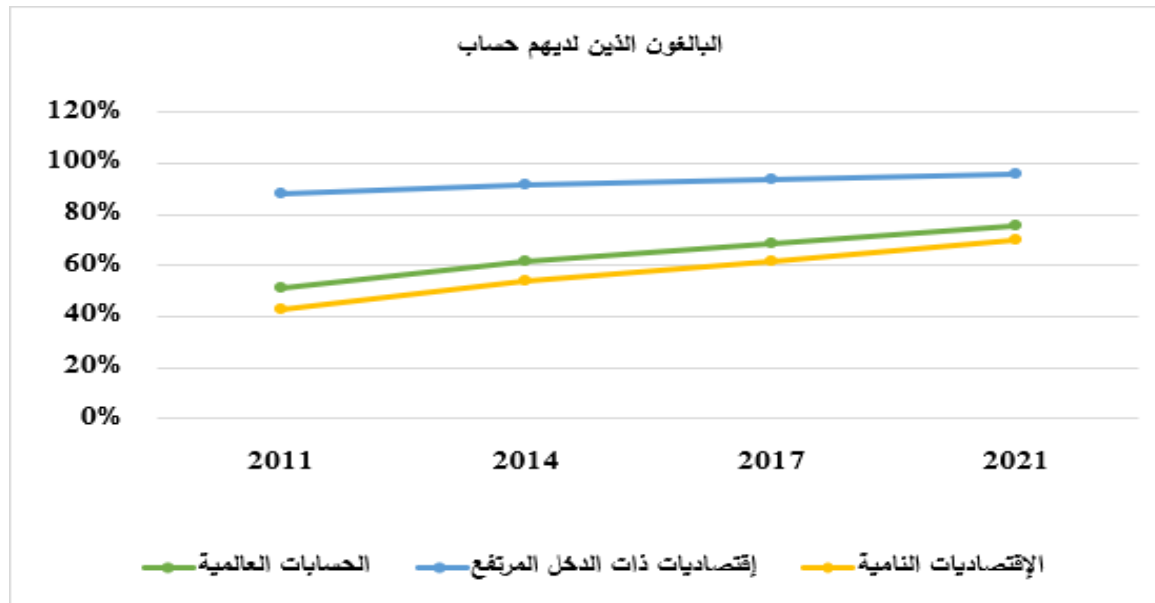
يمكن للخدمات المالية مثل المدفوعات وحسابات الادخار والائتمان أن تساعد في دفع عجلة التنمية من خلال مساعدة الناس على الخلاص من براثن الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في صحتهم وتعليمهم وأنشطتهم التجارية.

1.4 معدلات ملكية الحساب في جميع أنحاء العالم للبالغين خلال للفترة 2011-2021:

تختلف معدلات ملكية الحساب في جميع أنحاء العالم البالغون الذين لديهم حساب (%،) للفترة

2021-2011

الشكل رقم (02): البالغون الذين لديهم حساب (%) خلال الفترة 2021-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Demirgüç-Kunt & al, 2021, p. 17)

ارتفعت ملكية الحسابات العالمية من 51% إلى 76% بين عامي 2011 و 2021، حيث كانت 62% في عام 2014 وارتفعت إلى 69% في عام 2017. نمت ملكية الحساب بنسبة 7 نقاط مئوية خلال أربع سنوات، من عام 2014 إلى عام 2017. بعبارة أخرى في عام 2017 تم التعامل مع 467 مليون مصرفي حديثاً. على الرغم من ملكية الحسابات شبه الشاملة في العديد من الاقتصادات المرتفعة

الدخل منذ عام 2011، فإن متوسط الملكية مع ذلك، زادت بنسبة 8 نقاط مئوية على مدى العقد الماضي، من 88% في عام 2011 إلى 96% في 2021. أما بخصوص الاقتصاديات النامية فهي تعتبر الأقل من حيث ملكية الحسابات، فقد تراوحت النسبة من 43% إلى 72% بين عامي 2011 و2021، فقد كانت النسبة في عام 2014 تقدر بـ: 54% وارتفعت إلى 62% بحلول عام 2017.

أصبحت عدة فئات من المجتمع في العالم تملك حسابات ويمكنها الوصول الي الخدمات المالية محققة بذلك اندماج مالي حيث من خلال هذه الحسابات يمكنهم القيام بمختلف العمليات من تحويل وسحب أموال ودفع والادخار والاقتراض وهنا أشرنا الى الشمول المالي من حيث امتلاك حساب لكن هذا لا يعني إن الشمول المالي هو فقط إمتلاك حساب بل يجب أن تكون وسيلة لتحقيق الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في العالم.

2.4. النسب المئوية من الناتج المحلي في القطاع المالي حسب كل منطقة في العالم

يمثل الشكل أدناه النسب المئوية لكل منطقة من العالم للناتج المحلي الإجمالي من الإئتمان المحلي في القطاع المصرفي

الشكل رقم (03): الإئتمان المحلي المقدم من القطاع المالي' كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي"



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (سعدون، 2021، صفحة 27)

يعتبر الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المنطقة، حيث أن 63% من تلك المشروعات لا تحصل على التمويل وبحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، تبلغ فجوة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية بين 160- 180 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك أظهرت دراسة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي أن 8% فقط من التمويل المقدم من القطاع المصرفي العربي في العام 2011 ذهب

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتفاوت النسب بين الدول العربية حيث بلغت نسبة التمويل في الجزائر 24% من مجمل محفظة التمويل المصرفي عام 2011، و 20% في اليمن ، 16% في لبنان ، مقابل 5% في مصر ، و 2% في دول الخليج.

من خلال إمتلاك حسابات وإستفادة من الخدمات المالية يمكن تحقيق الشمول المالي، بما أن الأفراد الذي لهم حسابات يمكنهم الوصول لتمويل الخدمات المالية والمصرفية وقيام باستثمارات ومشاريع هذا بدوره سينعكس على التنمية الإقتصادية، لذلك يجب بذل مزيد من الأهتمام لتطوير الشمول المالي لدعم الإقتصاديات العربية والنمو والتنمية الإقتصادية.

5. واقع الشمول المالي في الوطن العربي:

بما أن الشمول المالي يمكن قياسه بنسبة إمتلاك الأشخاص للحسابات التي تمكنهم من الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة، حيث يمكن إسقاط ذلك على المستوى العربي بصفة خاصة.

1.5 مؤشرات الشمول المالي للحسابات في المؤسسات المالية في العالم العربي:

يمكن توضيح ملكية الأشخاص الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية فوق سن الـ 15 سنة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تقسيمات الدول في ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 سنة في عام 2014

الدول	المجموع	الذكور	الإناث
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة			
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.9	79.3	64.0
السعودية	69.4	75.3	61.1
قطر	65.9	68.6	61.6
دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة			
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5

15.5	33.3	25.0	الأردن
21.2	27.3	24.2	فلسطين
دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة			
18.8	22.2	20.4	موريتانيا
10.0	20.2	15.3	السودان
9.2	18.0	13.7	مصر
8.8	16.6	12.3	جيبوتي
7.4	14.6	11.0	العراق
6.0	9.6	7.9	الصومال
1.7	11.4	6.4	اليمن

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (إتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 02)

حسب الجدول أعلاه تجدر الإشارة إلى الفروقات الواسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، ففي العام 2014، على سبيل المثال كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت بحوالي 83%، و82%، و73%، على التوالي. في المقابل سجل الشمول المالي نسب منخفضة في اليمن، والصومال، والعراق بحوالي 6%، و8% و11%، على التوالي.

✓ قسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعة:

- **المجموعة الأولى:** تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي، دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62%.
- **المجموعة الثانية:** تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%.
- **المجموعة الثالثة:** يضم كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء.

الجدول رقم (04): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 والـ 25 في عام

2014

الدول	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 سنة	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 سنة
الجزائر	50.5	57.5
البحرين	81.9	85.8
مصر	13.7	17.3
العراق	11.0	12.0
الأردن	24.6	31.8
الكويت	72.9	75.3
لبنان	46.9	52.2
موريتانيا	20.4	24.8
السعودية	69.4	70.9
الصومال	7.9	8.5
السودان	15.3	17.0
تونس	27.3	30.3
الإمارات العربية المتحدة	83.2	88.2
فلسطين	24.2	33.5
اليمن	6.4	9.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (إتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 03)

تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون بإستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية بإستثناء دول الخليج. حيث يظهر الجدول أعلاه إرتفاع مؤشر ملكية الحسابات. في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاما.

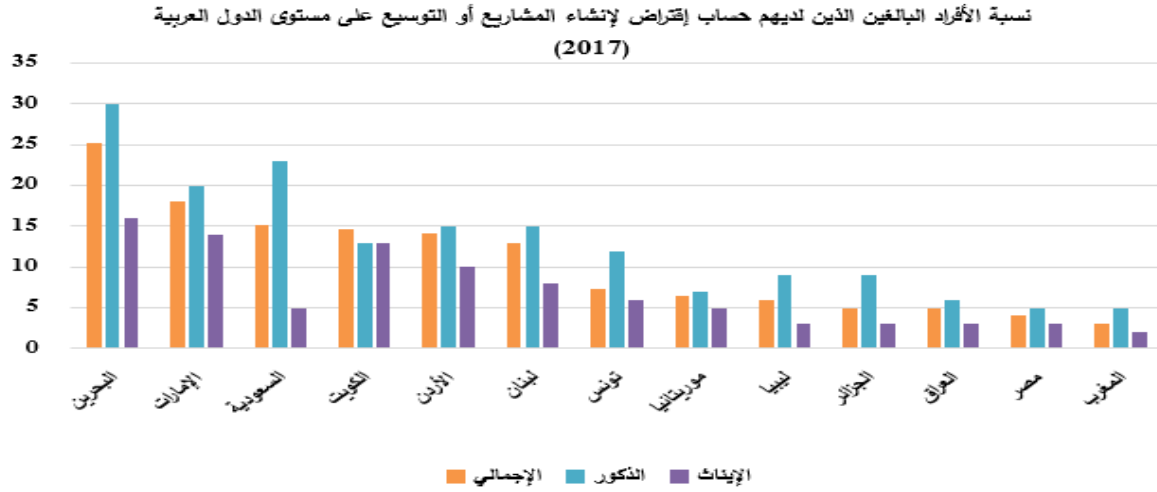
2.5. مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الوطن العربي:

تتمثل مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الوطن العربي في مؤشرين رئيسيين هما نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إقتراض لإنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم، و نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إيداع بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات.

❖ حسابات الإقتراض

تمثل حسابات الإقتراض مؤشر من مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الوطن العربي لتحديد نسبة الأفراد الذين يستفيدون من الخدمات المالية، نستعرضه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إقتراض لإنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 200)

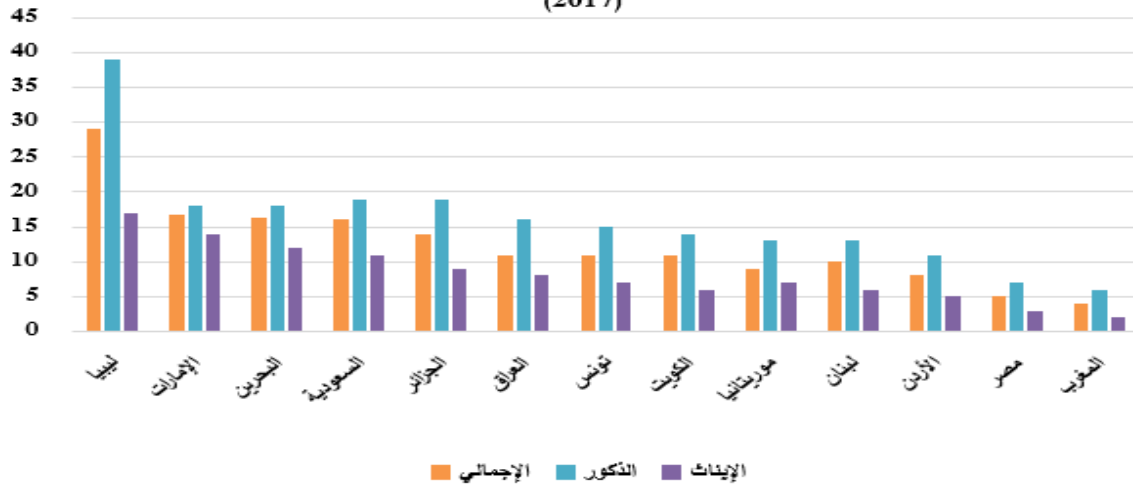
يبين الشكل نسبة الأشخاص البالغين والذين يملكون حساب إقتراض من البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية لإنشاء مشروع أو توسيع مشروع في البلد العربي، حيث سجلت أعلى نسبة للمؤشر الإجمالي في البحرين بـ: 25,2%، والإمارات بـ: 18%، والسعودية بـ: 15,2% وتليهم كل من الكويت بـ: 14,6%، والأردن بـ: 14,2%، أما بخصوص المغرب فقد سجلت أقل قيمة بحوالي 3 والجزائر سجلت نسبة ضئيلة بحوالي 5% فقط، والجدير بالذكر أن نسبة الذكور البالغين والذين لديهم حسابات إقتراض بغرض إنشاء مشروع أو توسيعه، قد بلغ حوالي 7,8%، مقارنة بنسبة 3,1% للإناث فقط، حيث يميل المؤشر في كافة الأقاليم إلى فئة الذكور على حساب الإناث. فعندما نتكلم عن إنشاء مشاريع أو توسع في مشاريع يحتاج إلى عمال أي زيادة في العاملين مما يؤدي إلى التقليل من البطالة وهذا بدوره سينعكس على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بدفع عجلة التنمية.

❖ حسابات الإيداع

يعتبر حسابات الإيداع أحد أهم مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الوطن العربي لتحديد نسبة الأفراد الذين يستفيدون من الخدمات المالية كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إيداع لإنشاء مشروع أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي

السكان البالغين على مستهم الدهاء العينة لسنة 2017
نسب الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إيداع لإنشاء المشاريع أو التوسيع على مستوى الدول العربية
(2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 201)

بلغ عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات إيداع بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الدول العربية بالنسبة لإجمالي السكان البالغين حوالي 7,4%، وهو ما يقل عن المؤشر المسجل على المستوى العالمي البالغ 14%، ومثله في الدول متوسطة الدخل البالغ 13,6%.

على مستوى الدول العربية، سجلت أعلى نسبة للأفراد البالغين الذين لديهم حسابات إيداع بغرض إنشاء أو التشغيل أو توسعة المشروعات في ليبيا بنسبة بلغت 29%، تليها الإمارات والبحرين والسعودية بنسبة 16,8% و 16,3% و 16,1% على التوالي.

بلغت نسبة الذكور البالغين الذين لديهم حسابات إيداع في الدول العربية بغرض إنشاء أو التشغيل أو إدارة مشروع حوالي 10,7% مقارنة بنسبة 3,9% فقط للإناث، حيث يميل المؤشر في كافة الأقاليم الجغرافية إلى فئة الذكور على حساب الإناث.

من هنا يمكن القول أن الشمول المالي يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء من حصول على الخدمات المالية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يسمح لتصدي لصدمات الاقتصادية حيث يصعب تحقيق الشمول المالي وفئات من مجتمع مستبعدة مالياً.

3.5. ملكية الحسابات في مؤسسات مالية: أفقر 40% وأغنى 60% من الأسر (كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما):

يرتفع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاما، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح ملكية الحسابات في المؤسسات المالية (أفقر 40% وأغنى 60% من الأسر)

أغنى 60% من الأسر		أفقر 40% من الأسر		الدول
2014	2011	2014	2011	السنوات
60.9	41.8	36.7	21.4	الجزائر
83.2	64.9	80.1	64.1	البحرين
--	16.6	--	5.7	جيبوتي
19.5	13.6	5.0	4.0	مصر
12.7	12.9	8.0	7.5	العراق
30.1	33.1	16.4	13.3	الأردن
77.8	88.2	65.6	84.1	الكويت
59.7	51.1	27.2	17.8	لبنان
27.7	23.2	9.9	8.5	موريتانيا
--	47.4	--	27.3	المغرب
--	78.6	--	65.6	عمان
--	76.8	--	54.1	قطر
73.8	52.3	63.5	37.5	السعودية
10.1	--	4.5	--	الصومال
19.3	9.1	9.3	3.3	السودان
--	22.7	--	24.0	سوريا
33.9	--	17.2	--	تونس
86.3	62.7	78.6	55.5	الإمارات العربية المتحدة
29.9	26.9	16.0	7.9	فلسطين
8.2	5.1	4.0	1.2	اليمن

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (السن ، 2019 ، الصفحات 78-79)

تمثل ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لأغنى 60% من الأسر أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر 40% من الأسر في جميع الدول العربية. فقد كانت ملكية الحسابات لأفقر 40% من الأسر خلال عام 2014 في الدول العربية تتراوح ما بين 4% و 80% حيث سجلت أعلى النسب في دول الخليج، فسجلت البحرين أعلى نسبة تقدر بحوالي 80,1% وتليها كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت بنسبة 78,6% و 65,6% على التوالي، كما سجلت أقل النسب في كل من مصر 5,0% والصومال 4,5%، واليمن 4,0%، أما بخصوص دول شمال إفريقيا فقد كانت النسب كتالي الجزائر بـ 36,7% وتونس بـ 17,2%. أما بخصوص ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لأغنى 60% من الأسر في عام 2014 فقد كانت النسب متفاوتة حيث سجلت أعلى قيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 86,3% وتليها البحرين بـ 83,2%، بينما سجلت أدنى قيمة في كل من العراق والصومال واليمن.

4.5. الشمول المالي وعلاقته في التخفيض من الفقر والبطالة:

يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها، مما يمكنها على سبيل المثال من الحصول على الأموال اللازمة لإستكمال مراحل التعليم أو تأسيس مشروعات تخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دعم التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وخفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، فهو يهدف إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والأسر أو المؤسسات على الخدمات المالية التي يحتاجونها لتحسين حياتهم بغض النظر عن مستوى الدخل. فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حاليا في نطاق ما يعرف بالإقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب إيداع أو بطاقة خصم أو إئتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال، ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للأفراد بحفظ أموالهم، وإرسال وإستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مداخل للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمية منها.

6. تحديات الشمول المالي في الوطن العربي:

يمكن تلخيص أبرز التحديات للشمول المالي في المنطقة العربية، على النحو التالي:

- الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية: يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية معززة، وذلك بما يشمل أنظمة دفع جيدة وشبكة من فروع المؤسسات المالية منتشرة في كافة أنحاء البلاد وشبكة من الصرف الآلي ووحدات الدفع، كما يشمل بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في المناطق النائية.

- **إنخفاض مستوى المنافسة:** يتسم النظام المصرفي في الدول العربية بإرتفاع مستويات التركيز المصرفي، حيث تستحوذ المؤسسات المصرفية على عدد قليل من حجم السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقتراضي وهو ما يؤدي إلى إنخفاض مستويات المنافسة وهو ما لا يسمح بتطور الخدمات المصرفية كماً ونوعاً، مما يؤدي إلى إستبعاد عدد كبير من فئات المجتمع من النفاذ المالي.
- **ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية:** يتسم القطاع المصرفي في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى ومن أهمها سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وعدد من المؤسسات الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في تسيير فرص نفاذ الأفراد الغير مشمولين مالياً إلى الخدمات المالية الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم.
- **ضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية:** يحتاج الشمول المالي إلى أطر تشريعية ورقابية وتنظيمية داعمة تساعد على تشجيع المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية وعلى التطور المستمر لمستوى الخدمات المقدمة بما يراعي إحتياجات العملاء ودعم النمو الإقتصادي ويحافظ على الإستقرار المالي.
- **ضرورة توفير المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي:** يعتمد نجاح جهود الشمول المالي مجموعة من المقومات الرئيسة من بينها توفر أنظمة جيدة للدفع ونظم للإستعلام الإئتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات إلى الفئات الغير مشمولة.

7. آليات تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي:

يمكن تلخيص آليات تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي في النقاط التالية:

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الإستعلام الإئتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية في المنطقة العربية .

- تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف .
- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة إحتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل .
- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية.
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، عل التعامل مع النظام المصرفي التقليدي.
- وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.
- التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية.
- تطوير إدارات المخاطر في المصارف العربية بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.
- تعظيم الإستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.
- أهمية التعاون العربي المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

8. خاتمة:

الشمول المالي من الآليات التي تدعم وصول الأفراد إلى مختلف الخدمات المالية، فإنتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المتدنية ومحدودي الدخل، فسيساهم ذلك في مكافحة الفقر والجوع، والحد من البطالة بتوفير فرص العمل وتمويل

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم وتحقيق الرفاهية، مما ينتج عنه في النهاية تحقيق رفاه مالي.

1.8. نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى صحيحة: الشمول المالي هو إدماج كافة شرائح المجتمع للمساهمة في العمليات المصرفية، وإستعمال المنتجات المالية المختلفة بسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات وإدخار ومدفوعات...إلخ.
- الفرضية الثانية صحيحة: الرفاه المالي هو مفهوم أوسع من الشمول المالي، فشمول المالي يعتبر من الوسائل التي تحقق الرفاه المالي والإندماج الاجتماعي والإقتصادي في الوطن العربي.
- الفرضية الثالثة صحيحة: يعطي الشمول المالي على الجانب الاجتماعي إهتمام أكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويلات المناسبة التي تساعدهم في تحسين المستوى المعيشي وبذلك يتحقق الرفاه المالي.
- الفرضية الرابعة صحيحة: رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول في الوطن العربي، إلا أن مستوى الشمول المالي في هاته الدول لم يصل للمستوى المطلوب مقارنة بدول العالم المتطورة.

2.8. النتائج:

- ✓ هناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص تعميم الخدمات المالية الرسمية وتقديمها لكافة فئات المجتمع.
- ✓ من شأن الشمول المالي توسيع إنتشار الخدمات المالية ، والمساهمة في زيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي، وتعزيز شفافية المعاملات المالية.
- ✓ أثبتت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والرفاه المالي الإقتصادي مثل إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة يعمل على دعم النمو الإقتصادي، وأيضاً عند دمج فئات المجتمع يجب ان يتم ذلك مع المحافظة على الإستقرار المالي.
- ✓ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل ومشاريع الصغيرة والمصغرة والمتوسطة.

3.8. التوصيات:

لدعم وتطوير الشمول المالي في الدول العربية نلخص جملة من التوصيات وهي:

- ✓ توفير بنية مالية تحتية قوية في الوطن العربي، من خلال تعزيز الإنتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الإستعلام الإئتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي.

- ✓ إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية إحتياجات كافة فئات المجتمع، وإبتكار منتجات مالية جديدة.
- ✓ تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

9. الإحالات والمراجع:

- إتحاد المصارف العربية، (2017)، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، إتحاد المصارف العربية - الأمانة العامة-إدارة الدراسات والبحوث، ص02-03: تاريخ الاسترداد 19, 09, 2022، من موقع إتحاد المصارف العربية على الويب: <https://www.uabonline.org>
- البنك الدولي، (29, 09, 2022)، الشمول المالي، تاريخ الاسترداد 19, 09, 2022، من موقع البنك الدولي على الويب: <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>
- حنان الطيب، (2020)، الشمول المالي موجه إلى الفئة العمرية الشابة، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ص:05. تاريخ الاسترداد 24 09, 2022، من <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf>
- زهير غراية، (30, 03, 2020)، تأثير التمويل الرقمي على الاندماج المالي والاستقرار المالي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية وإنسانية، 19(01)، الصفحات 97-73، ص:83. تاريخ الاسترداد 24 09, 2022، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/49/19/1/112494>
- صندوق النقد العربي، (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ص200-201. تاريخ الاسترداد 19 09, 2022، من <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd->
- عادل عبد العزيز السن، (12, 2019)، دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، 5(2)، الصفحات 103-01، ص 78-79. تاريخ الاسترداد 19 09, 2022، من <https://jdl.journals.ekb.eg>
- ماريا يوجينيا، لي سميث، و آخرون، (2021)، مبادئ الصيرفة المسؤولة: الشمول المالي ووضع أهداف الصحة المالية، مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. تاريخ الاسترداد 15 09, 2022، ص: 08. من <https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2021/09/PRB-Guidance-Financial-Inclusion-Arabic-D372.pdf>
- محمد محروس سعدون، (05, 2021)، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية "، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، 52(4)، ص: 27. تاريخ الاسترداد 15 09, 2022، من https://jslem.journals.ekb.eg/article_182829.html
- نوارى لعلاوي، و عبد الرؤوف حماني، (29, 12, 2020)، مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر - البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجاً-، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، 5(2)، الصفحات 56-42، ص: 47. تاريخ الاسترداد 24 09, 2022، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139524>
- يُسر برنييه، و آخرون، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود وسياسات وتجارب، ابو ظبي: صندوق النقد العربي، ص:07-08. تاريخ الاسترداد 13 09, 2022، من <https://www.amf.org.ae/ar/publications>
- Consumer Financial Protection Bureau, (2015), Financial well-being: The goal of financial education, United States: An official website of the United States government. Retrieved 09 10, 2022, p:19. from consumerfinance.gov/reports/financial-well-bein
- Demirgüç-Kunt, A., & al, e, (2021), The Global Findex Database: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19, World Bank Group. Retrieved 09 15, 2022, p:17. from [file:///C:/Users/Ciprox/Downloads/9781464818974%20\(9\).pdf](file:///C:/Users/Ciprox/Downloads/9781464818974%20(9).pdf)
- Gita, S., & al, e, (2020, 10 03), The Effect of Financial Knowledge, Financial Behavior and Financial Inclusion on Financial Well-being, Department of Management, Faculty of Economics and Business. Retrieved 09 09, 2022, pp:02-03. from <https://eudl.eu/pdf/10.4108/eai.3-10-2020.2306600#>